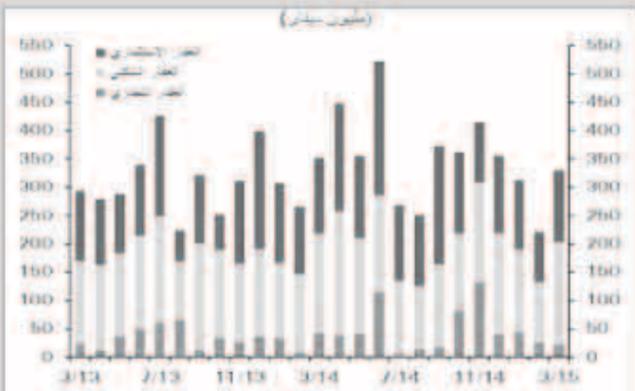


المبيعات العقارية في الكويت تستعيد نشاطها في مارس لكنها تبقى دون مستوى عام 2014



رسم بياني يوضح مبيعات سوق العقار

23%، وفيما يخص عدد الصفقات، فقد بلغ أعلى مستوى له عند سبتمبر من العام 2014، إذ تم تسجيل 147 صفقة خلال الشهر. وشكلت الشقق القريبة 60% من إجمالي الصفقات، بينما شكلت المباني الكاملة 32% منها. واحتلت الرئيسية 864 مليون دينار بحلول نهاية الربع الأول من العام 2015، مسجلة تراجعاً بواقع 6.5% من الربع الأول من العام 2014. وتراجعت المبيعات العقارية خلال شهر مارس بواقع 6% على أساس سنوي في قطاعي العقار السكني والاستثماري.

وبلغ إجمالي مبيعات قطاع العقار السكني 436 مليون دينار خلال الربع الأول من العام 2015 متراجحة بنحو 2.7% على أساس سنوي. إلا أن القطاع قد سجل نمواً بواقع 10% في عدد الصفقات، ما قد يعكس بعض التراجع في الأسعار. بينما سجلت مبيعات شهر مارس قوة أكبر مستعيدة نشاطها لتبلغ 183 مليون دينار، مرتفعة بواقع 3.3% على أساس سنوي. وقد تم تسجيل 560 صفقة خلال الشهر، وهو أعلى مستوى منذ شهر نوفمبر من العام 2014. وتصدرت محافظة الأحمدية مجدداً النشاط في قطاع العقار السكني، إذ شكلت 38% من إجمالي الصفقات السكنية. وتراجع متوسط حجم الصفقات خلال شهر مارس للشهر الثالث على التوالي بواقع 19% على أساس سنوي ليصل إلى 326 ألف دينار.

وقد تراجع القطاع الاستثماري، الذي يعتبره البعض بداية عن الاستثمار في سوق الأسهم، خلال الربع الأول من العام 2015. فقد بلغ إجمالي المبيعات 336 مليون دينار متراجحاً بواقع 15% مقارنة بالربع الأول من العام 2014. وفي الوقت نفسه، تراجع عدد الصفقات بصورة كبيرة بواقع 41% على أساس سنوي. وبلغ إجمالي المبيعات الشهرية لقطاع العقار الاستثماري 126 مليون دينار خلال مارس، متراجحاً بواقع 5% على أساس سنوي، أي أقل بكثير من متوسط زيادته للخمس سنوات البالغ

التقرب ما زال يسيطر على بعض المحافظ التي كانت تستثمر في السوق مؤشرات البورصة تدخل المنطقة الخضراء قبل الإغلاق

«باكو» على رأس التراجعات بنسبة 7.9% إلى 116 فلساً. وشهدت مسويات السبلة ارتفاعاً بلغت نسبته 15.6% تقريبا إلى 19.96 مليون دينار، مقابل نحو 17.26 مليون دينار. وكانت في الجلسة السابقة، وصعدت الأحجام بنسبة 43.1% لتصل إلى 319.76 مليون سهم، مقابل 223.44 مليون سهم بجلسة أمس الأول الثلاثاء، ووصلت الصفقات أمس إلى 5693 صفقة، وحل سهم «المتحورون» في صدارة الأنشطة من حيث الكميات بعد تجاوزه 48 مليون سهم، مرتفعاً بنسبة 2.8% تقريبا إلى 37 فلساً، بينما تصدر نشاط القم سهم «نمويل خليج» بسبب بفتح 2.3 مليون دينار بكميات متناولة بلغت 36.05 مليون سهم ببلغ 335 صفقة.

وتوقع «دياب» استمرار الأداء الإيجابي خلال الجلسات القادمة، مدفوعة بالعمليات المضاربة وارتفاع السبلة إلى مستويات قياسية، وذلك في حال الإعلان عن المشروعات التنموية الجديدة بالدولة، ومشاركة القطاع الخاص فيها وخصوصاً الشركات المدرجة، وهو عامل كبير في جذب المستثمرين بالأسواق المالية بصفة عامة.



البورصة تعود الصعود

قائمة الارتفاعات بنسبة 0.69%. فيما احتل صدارة القائمة الخضراء قطاع الرعاية الصحية بنسبة 1.69%.

وجاء على رأس ارتفاعات الأسهم سهم «نمويل خليج» بنسبة 8.3% إلى 65 فلساً، فيما جاء سهم

المتداولين في جلسة أمس إلى عمليات كرف ورف من وإلى بعض الأسهم التشغيلية والصغيرة، وهذه عمليات المضاربة الاحترافية التي تسيطر على البورصة في الوقت الحالي.

وتصدر قطاع التكنولوجيا

من الاستقرار السياسي بالمنطقة، وما يحدث باليمن والتغيرات العليا بالسعودية مؤخراً، وقوة أرباح الشركات عن طريق إعلان باقي الشركات الكبرى بالبورصة عن نتائجها في الأيام القادمة.

وأضاف «دياب»: «بعد بعض

أنهت مؤشرات البورصة جلسة، أمس رابع جلسات الأسبوع - في المنطقة الخضراء، بالتزامن مع الأداء الإيجابي لأغلب أسواق المنطقة، واستمرار عمليات الشراء على أسهم مستقرة، في مقابل الضغط على أسعار بعض الأسهم، وجني أرباح بأسهم أخرى، وذلك بحسب محللين.

وحقق المؤشر السعري أمس نمواً نسبته 0.11% إلى 6367.01 نقطة راجعاً أيضاً 6.9 نقطة، وصعد المؤشر الوزني بنسبة 0.13% راجعاً 0.56 نقطة، بالغا 434.28 نقطة، كما ارتفع مؤشر «كويت 15» بنحو 0.10% ما يوازي 1.1 نقطة إلى 1051.44 نقطة.

وقال المحلل المالي «رائد دياب» بشركة بيت الاستثمار العالمي «جلوب»، «ما زالت نظرتنا إيجابية للأسهم الكويتية في ظل النتائج المالية الجيدة التي أفضحت عنها بعض الشركات إلى الآن، وتحسن أسعار النفط يقارنتها بإغلاقات العام الماضي، بالإضافة إلى أداء الأسواق لجنازة الاستقرار المالي للصعود في تلك الفترة».

ويسأل «دياب» عن مستويات السبلة بالجلسة وضعتها، رد قائلًا «إن التقرب ما زال يسيطر على بعض المحافظ التي كانت تستثمر في السوق، وذلك للتأكد

الكويت توقع رسمياً على اتفاقية الامتثال الضريبي «فاتكا»

توقيعها من الجانبين. يُذكر أن 26 دولة أوروبية من دول العالم قد أبرمت اتفاقية «الفاتكا»، و19 دولة في مرحلة التفاوض النهائي لإتمام إبرام الاتفاقية، وعلى مستوى دول «الخليج»، فإن أغلبها قد بدأت بخطوات جادة لإبرام اتفاقية «الفاتكا» لانتهاج قبل الموعد المحدد بتاريخ 1 يوليو للفعل لتجنب أية عقوبات على المؤسسات المالية التابعة لها.

وفاتكا هو اختصار للقانون باسم «القانون الخاص بالالتزام الضريبي الخاص للحسابات الأجنبية»، ويهدف بشكل أساسي إلى ملاحقة حملة الجنسية الأمريكية أو حملة حق الإقامة في أمريكا (Green Card)، الذين يعيشون خارج أمريكا ولا يدفعون الضرائب أو الذين لا يقدمون الإقرارات السنوية المطلوبة للافصاح عن دخلهم وعن حساباتهم المالية، الأمر الذي يعد واجباً على كل أمريكي أو حامل حق الإقامة في أمريكا (Green Card) سواء كان يعيش بأمريكا أو خارجها.



جانب من توقيع الاتفاقية

الكويتية تأمل في الإسراع بالتفاوض مع وزارة الخزانة الأمريكية حول قائمة المؤسسات المالية المقرر إعفاؤها من الإبلاغ عن الحسابات من المؤسسة المالية. ووفقاً لبيانات الاتفاقية التي تم

وقطع التامين. مشيراً إلى أن عدد المؤسسات المالية المكلفة بالإبلاغ عن الحسابات لصالح وزارة الخزانة الأمريكية بعد هذه الدراسات نحو 249 مؤسسة مالية.

وأوضح أن وزارة المالية

التي تستثمر الأموال لصالح الدول والمبالغ عددها 19 هيئة حكومية مستقلة وكذلك عمل دراسة شاملة لسوق المحلي والتي شملت 323 مؤسسة مالية شملت قطاع البنوك والاستثمار والتمويل

قامت الحكومة الوطنية بتوقيع اتفاقية الامتثال الضريبي «فاتكا» مع الحكومة الأمريكية.

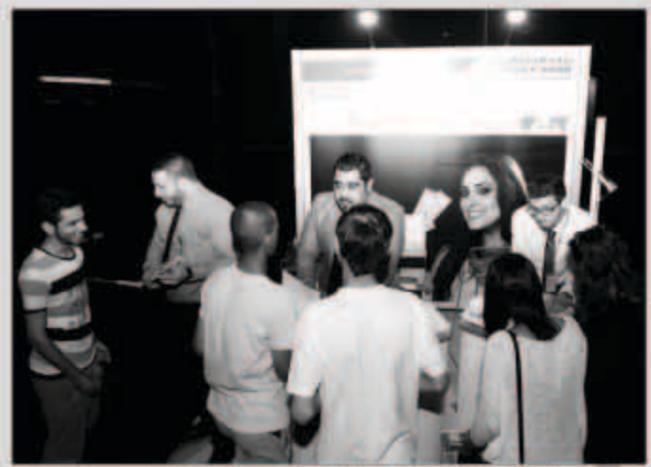
وتنص الاتفاقية على أن تتزعم الحكومة الكويتية بإلزام كافة المؤسسات المالية بالإبلاغ عن الحسابات البنكية المتعلقة بالأشخاص الأمريكيين المقيمين في الكويت، لوزارة الخزانة الأمريكية.

وبموجب الاتفاقية تصبح المؤسسات المالية الكويتية ملزمة بالإفصاح لمصلحة الضرائب الأمريكية عن جميع المعلومات، بالحسابات المملوكة للمواطنين الأمريكيين المقيمين في الكويت ممن يملكون 50 ألف دولار ونحو 250 ألف دولار، بالحسابات المتعلقة بالشركات الأمريكية.

وقال دوجلاس إيه سليمان السفير الأمريكي بالكويت على هامش توقيع الاتفاقية إن التخلي عن الجنسية الأمريكية لا يعفي من دفع الضرائب لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وقال وكيل وزارة المالية الكويتية إنه تم عمل دراسة لكافة الهيئات الحكومية

لمشاهدة أحدث الأفلام لدى شركة السينما الكويتية الوطنية بنك الخليج يمنح عملاء حساب red الجدد تذاكر مجانية



العملاء يزورون جناح بنك الخليج خلال عطلة نهاية الأسبوع

وخلال فترة العرض، سيتواجد بنك الخليج بجناحه الخاص في دور السينما في مجمع الأفيون، ليستعرض خلاله أحدث منتجاته وخدماته لعملائه الحاليين والمرتقبين. هذا ويسعى بنك الخليج على الدوام إلى إيجاد أفكار جديدة ومبتعة لحفاة عملائه على مدار السنة، حيث صمم برنامج red من بنك الخليج خصيصاً لطلاب الجامعات والكليات الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و24 عاماً، دون وجود حد أدنى لفتح الحساب، بالإضافة إلى تزويد العميل ببطاقة سحب

أعلن بنك الخليج عن إطلاق عرض خاص لعملاء حساب red الجديد، حيث سيقدّم البنك تذاكر مجانية لدى منافذ البيع التابعة لشركة السينما الوطنية عند فتح حساب red الجديد ويمنح عملاءه فرصة التمتع بمشاهدة أحدث الأفلام خلال عطلة نهاية الأسبوع.

ويسري هذا العرض خلال عطلة نهاية الأسبوع (من الخميس إلى السبت) ابتداءً من 23 أبريل وحتى 1 مايو 2015، وذلك للعملاء الذين يقومون بفتح حسابات red الجديدة خلال عطلة نهاية الأسبوع.

الوزان: حجم التبادل التجاري مع نيوزيلندا بلغ 1.1 مليار دولار في 2014

ودول الخليج خلال السنوات الماضية خصوصاً الكويت مشيراً إلى أن بلاده تربطها علاقات دبلوماسية عالية المستوى مع دول الخليج وتضعي إلى تقييدها لتعكس على الجانب التجاري والاستثماري. وعن رؤية لحجم التبادل التجاري بين الكويت ونيوزيلندا قال جروسر أنه ضعيف مقارنة بالعلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين مشيراً إلى تميز العلاقات التجارية بين بلاده ونيوزيلندا وجميع دول مجلس التعاون. يذكر أن زيارة الوفد النيوزيلندي تأتي على هامش الزيارة الرسمية لرئيس الوزراء بجمهورية نيوزيلندا جون كي إلى البلاد خلال الفترة ما بين 29 و30 أبريل الجاري.

وذكر أن هناك فرصاً كبيرة متاحة حالياً أمام الشركات الكويتية لتطوير التعاون والتبادل التجاري مع نيوزيلندا خصوصاً في قطاع الزراعة والمواد الغذائية سواء عن طريق المساهمة أو إقامة شركات مع نظيراتها النيوزيلندية. وأشار إلى أن الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي عموماً مهتمة بصورة كبيرة بموضوع الأمن الغذائي وبناء عليه فإن هناك توجهاً للاستثمار في المجال الغذائي في بلدان مثل نيوزيلندا التي تحتل مرتبة متقدمة في هذا المجال فضلاً عن استقرارها السياسي والأمني. من جهته أكد وزير التجارة النيوزيلندي حرص بلاده على توسيع نشاطات العمل في الشرق الأوسط

وقال النائب الثاني لفرقة تجارة وصناعة الكويت عبد الوهاب الوزان إن حجم التبادل التجاري مع نيوزيلندا بلغ نحو 1.1 مليار دولار السنة الماضية مؤكداً ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين خصوصاً في مجال الأمن الغذائي. وأضاف الوزان في تصريح للصحافيين على هامش لقائه اليوم وفداً تجارياً نيوزيلندياً برئاسة وزير التجارة تيم جروسر في مقر فرقة تجارة وصناعة الكويت أن الكويت تستورد مواد غذائية ومنتجات حيوانية بقيمة تزيد عن نصف مليار دولار سنوياً وتصدر لنيوزيلندا منتجاتاً بترونية بما يقارب 490 مليون دولار.

التي تستثمر الأموال لصالح الدول والمبالغ عددها 19 هيئة حكومية مستقلة وكذلك عمل دراسة شاملة لسوق المحلي والتي شملت 323 مؤسسة مالية شملت قطاع البنوك والاستثمار والتمويل